الندوة التربوية الأولى
(تجارب دول مجلس التعاون في إعداد المعلم)
المصاحبة للإجتماع الخامس للجنة عمداء كليات التربية
بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
٢٧ - ٢٩ أبريل ٢٠٠٢م
الدوحة - قطر

تطوير استراتيجية لإعداد المعلم في دول مجلس التعاون الخليجي في القرن الحادي والعشرين

أ.د. عبد الله بن علي الحصيّن
وكيل الرئيس العام لكليات البنات
المملكة العربية السعودية

ملخص المخطط

تطوير استراتيجية مقترحة لإعداد المعلم في دول مجلس التعاون الخليجي في القرن الحادي والعشرين

في هذا العصر الذي يموج بالمتغيرات والتحديات تتأكد الحاجة دوماً إلي المراجعة الشاملة والجذرية لبرامج إعداد المعلم بدول الخليج العربية ، حتى تستطيع تلبية متطلبات العصر في مجال التربية ، من أجل أن توفر لنا تلك البرامج معلمين أكفاء قادرين على تحمل مسئولياتهم تجاه أمتهم ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تبني استراتيجية فاعلة تعيد بناء المعلم العربي الخليجي .

وعليه فإن الهدف الرئيس من هذا المشروع البحثي يتمثل في : التوصل إلى البدائل الاستراتيجية الهادفة إلى الارتقاء بنظم إعداد المعلم الخليجي خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين . ولتحقيق هذا الهدف وماينبثق عنه من أهداف فرعية ، يتعين القيام بالخطوات التالية :

- دراسة تحليلية وثائقية لمصادر نظم إعداد المعلم بدول مجلس التعاون .
- دراسة تحليلية إمبريقية للكفاية الخارجية لنظم إعداد المعلم في دول المجلس .
- دراسة تحليلية مقارنة للاتجاهات الفكرية والتطبيقات المصاحبة لها .
- دراسة استقصائية لوجهات نظر التربويين الخليجيين حول تحديث نظم إعداد المعلم الخليجي .
- تعميم استراتيجية لتطوير نظام إعداد المعلم الخليجي وتحديثها ، على أن تتضمن هذه الاستراتيجية عناصر أساسية هي : الأهداف ، المعطيات والركائز الأساسية ، ثم البدائل المطروحة . وعند التوصل للبديل الأمثل يمكن نشره وتعميمه في دول الخليج .

هذا ومن المتوقع أن يكون لهذا المشروع البحثي بما يتضمنه من استراتيجية تحمل رؤية علمية مجتمعية ، عائدات ملموسة في المجال التربوي ، لعل من أهمها العائدات السياسية والاقتصادية بصفة عامة ، والعائدات التعليمية على وجه الخصوص ؛ التي ستسهم في تطوير نظم التعليم في دول الخليج العربي بما يمكنها من المنافسة والتفاعل مع معطيات عصر المعلوماتية .

مقدمة

- خلفية لمشكلة البحث
- الإشكاليات والتساؤلات التي يجيب عنها مشروع البحث .
- الأهداف المتوخاة من مشروع البحث
- الإجراءات المنهجية
- تصور مبدئي لبنية مشروع البحث
- العائد المتوقع من المشروع

مقدمة :

غنيٌّ عن البيان أن قيام التعليم بوظائفه المتعددة ، لايتم إلا بكفاءة القائمين على توجيهه ؛ فمهما كان للتقدم العلمي والتقني من نصيب في تيسير عمليات التعليم والتعلم ، وتوفير الاقتصاد والسرعة فيها ، ومهما استحدثت من أدوات وأجهزة وبرامج ، ومهما ظهر في مجال التربية من فلسفات ونظريات واتجاهات – فإن جودة التعليم وكفاءته لايمكن أن تتحقق ، إلا بالمعلم المؤهل القادر على أداء دوره بنجاح وفاعلية .

ولهذا يبدو من غير المقبول – ولاسيما في عصرنا هذا – أن يوكل أمر التعليم في أية مرحلة من مراحله ، إلى عناصر ليست معدة بالصورة التي تمكنها من إنجاز الأهداف المنوطة بها . ومن هنا تبرز القضية المحورية المتصلة بمدى فاعلية التربية في الوفاء بتوفير إعداد عناصر راغبة وقادرة على ممارسة مهنة التعليم بكل ما تحمله من متاعب والتزامات ، وبكل ما تتطلبه من قدرات ومهارات وإبداعات .

ومن ثم تتأكد أهمية إعداد المعلم وتدريبه المستمر ، حتى يستطيع أن يساير روح العصر ، ويواكب رياح التجديد التي بدأت بوادرها تستبين في طبيعة التعليم وهياكله بشكل لافت للنظر في الآونة الأخيرة ؛ إذ لم يعد دور المعلم تقليدياً ناقلاً للمعرفة فقط ، بل تعدى ذلك ليشمل مجالات عديدة ومتطورة ؛ فمعلم القرن الحادي والعشرين لابد أن يكون قادراً على ممارسة الأدوار والمهام الجديدة الملقاة على عاتقه ؛ ومن تلك الأدوار دور الخبير التربوي ، والموجه لطلابه ، ودور المرشد والمشرف ، ودور الباحث والمحلل العلمي ، ودور المختص والمتمرس في مادته العلمية ، ودور المختص التكنولوجي ، ودور المعلم الفعال الذي يتفاعل مع طلابه لمساعدتهم على النمو المتكامل ، هذا فضلاً عن دوره في مساعدة طلبته على الإبداع والابتكار والتميز وملاحقة كافة التطورات الحديثة . فهذه الأدوار وغيرها تحتم وجود استراتيجية حديثة لإعداد المعلم الذي يستطيع القيام بهذه الأدوار المتجددة .

والحق أن هذا القرن الجديد ، بل هذه السنوات الأوائل منه ستكون حُبلى بكم هائل من التطورات المتلاحقة السريعة في شتى المجالات ، ولاسيما في المجال التربوي ، ولعل من أهم تلك التطورات في ميدان التعليم ، التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وحق المواطنة ، والتربية البيئية ، ومجتمع المعلومات ، والتربية النوعية للجميع ، والدور المستقبلي للآباء والمعلمين ، إلى غير ذلك حسبما أشارت وثيقة اليونسكو الصادرة في سبتمبر ١٩٩٢م . فكل هذه التطورات بحاجة إلى كوادر من المعلمين على درجة عالية من الكفاءة والخبرة والإبداع . ولعلنا نأخذ العبرة والخبرة من الدول المتقدمة التي سبقتنا في الاحتفاء بمنهة التعليم والعناية بها ، بحيث تصبح أكثر عطاء واحتراماً وقدرة على قيادة الإصلاح المنشود ؛ فقد حظيت على سبيل المثال مهنة التعليم في اليابان باهتمام خاص ، ذلك أن التقدم الذي أحرزته التربية اليابانية ، إنما يرد بشكل أساسي إلي المكانة الرفيعة التي يحتلها المعلم في نظام التعليم الياباني . فهل يحفزنا هذا إلى الالتفات إلى مهنة التعليم وإعادة النظر في جميع جوانبها ؟ .

إن النظم التعليمية العربية ، ولاسيما في دول الخليج العربية ، تواجه مجموعة من التحديات ، وبخاصة في مجال إعداد المعلمين ، وذلك بسبب ما حدث – ويحدث – من تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية على كافة الأصعدة الإقليمية والعربية والدولية فقد كان لهذه التطورات انعكاساتها الواضحة على النظم التربوية بشكل عام ، وعلى استراتيجية إعداد المعلم العربي على وجه الخصوص . وكان من نتاجات تلك التطورات بروز أدوار جديدة ، ومهام متغيرة للمعلم ، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة إجراء مراجعة جذرية لاستراتيجيات إعداد المعلم في دول الخليج العربية ، من أجل أن يتمكن هذا المعلم من اكتساب الكفيات المهنية اللازمة للقيام بتلك الأدوار الجديدة للوفاء باحتياجات هذا القرن الميلادي الجديد .

خلفية لمشكلة البحث :

ثمة شواهد ومجموعة من نتائج الدراسات التي أجريت في دول مجلس التعاون الخليجي حول إعداد المعلم ومجالات تطويره حتى يتمكن من مقابلة التحديات المجتمعية والخارجية في تلك الدول .

وفي إطار هذا الاهتمام العالمي والمجتمعي بإعداد المعلم ، نشط الباحثون العرب في هذا الميدان ، محاولين الارتقاء بمستوى المعلمين ورفع كفاءاتهم ، ولذلك أجريت كثير من الدراسات ، وهي في جملتها متنوعة ، فمنها ما اهتم بتقويم مهارات المعلمين وكفاياتهم ، وبعضها تناول برامج الإعداد من حيث أهدافها ومقوماتها وعناصرها ، ونوع ثالث من الدراسات أسهم في تحديد المهام والأدوار التي على المعلم القيام بها . غير أن الدراسات التي اهتمت بوضع استراتيجيات ورؤى مستقبلية قليلة في هذا المجال . فيما يلي نعرض بعض الدراسات العربية الحديثة في هذا المجال :

أجرى الجلال « ١٩٨٤م) دراسة عن : [المعلم العربي – مستوى الإعداد ومنزلة المهنة] خَلُصَ منها إلى أن العالم العربي يعاني عجزاً كبيراً في توفير المعلم كماً ونوعاً ، مع وجود اختلاف واضح بين الدول ، والمراحل الدراسية ، من الناحية الكمية ، ووجود تشابه كبير في الجوانب النوعية . أما فيما يتعلق بالمستوى المهني لإعداد المعلمين ، فإنه لايزيد عن دراستهم المواد التي سيعلمونها ، حيث رسخت هذه النظرة صورة المعلم الملم بالمادة المراد تعليمها والممارس للتلقين .

وأجرى الحريقي « ١٩٩٤م » دراسة للتعرف على مدى فاعلية الإعداد التربوي في الموقف المهني لعينة من المعلمين والمعلمات قبل التخرج ، ومدى ارتباط درجات الإعداد التربوي بأبعاد الموقف المهني . وقد أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة بين درجات الإعداد التربوي ، وأبعاد الموقف المهني ، وعزت ذلك إلى وجود خلل في برنامج

الإعداد التربوي ، أو نقص كفاية هيئة التدريس . وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ببرنامج التربية العملية ، واعتماد الأساليب الحديثة في اكتساب المتدربين المهارات التدريسية ، وإيجاد تناسق بين الإعداد النظري والإعداد العملي .

أما دراسة الخطيب وعاشور « ١٩٩٧م » فقد هدفت إلى إعداد استراتيجية لتكوين المعلم العربي للقرن الحادي والعشرين ، وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من المبادئ الأساسية لإعداد المعلم العربي ، من أبرزها : تلبية حاجات المعلم المهنية ، والتوافق بين الأفكار النظرية والممارسات ، وعملية الإعداد بالتربية المستمرة ، واستثمار تكنولوجيا التربية الحديثة . وقد قدم الباحثان نموذجاً لخطة دراسية ، يُعد من خلالها المعلم العربي ، استوعبت مجالات التكوين الأساسية (الثقافة العامة ، والثقافة الخاصة « الأكاديمية » ، والثقافة الاجتماعية والثقافة المهنية ، والخبرة الميدانية .

وأجرى أبودف « ٢٠٠٠م » دراسة شبيهة بدراسة الخطيب وعاشور ، هدفها : اقتراح صيغة لتكوين المعلم العربي على أعتاب القرن الحادي والعشرين ، تناولت أولاً دواعي الحاجة لهذه الصيغة ومقوماتها الأساسية ، ثم توصلت الدراسة إلى نموذج مقترح لبرنامج الإعداد اشتمل على أربعة جوانب هي : الأكاديمية ، والمهنية ، والثقافية ، والتربية الميدانية .

ومن الدراسات التي أجريت في هذا المجال أيضاً دراسة نصر « ٢٠٠٠م » وتمثل هدفها في تحديد تعريف إجرائي لظاهرة العولمة ، وتحديد بعض القضايا المرتبطة بها في الوطن العربي ، وعلاقتها بفلسفة تكوين المعلم العربي ، وقد تناول الباحث في دراسته النظرية هذه أهم تعريفات ظاهرة العولمة ، ثم قام بتحديد مجموعة من القضايا التي تتعلق بهذه الظاهرة ، ومنها : تأثير العولمة على اقتصاديات الدول إيجاباً وسلباً ، وتأثيرها كذلك على الميكنة التقنية والعمالة ، واهتمام العولمة بالتجريب ولو على حساب الإنسان ،

والاهتمام الزائد بالجانب الإعلامي مع تهميش الجوانب الأخلاقية والقيمية . ثم تطرق البحث لمفهوم الهوية العربية وعلاقته بالعولمة ، واهتم البحث أخيراً بدور التعليم العربي في مواجهة تلك القضايا ، واقتراح بعض المرتكزات المستقبلية لتكوين المعلم وتدريبه في ظل العولمة والهوية العربية .

الإشكالات والتساؤلات التي يجيب عنها المشروع :

تقودنا الخلفية السابقة إلى ذلك الاهتمام المتصاعد بقضية إعداد المعلم في كافة دول مجلس التعاون الخليجي ، بل ليس من قبيل المبالغة أنها أضحت القضية المحورية في التفكير التربوي السائدة ، ولدى الساسة والمعنيين بتخطيط السياسات الإنمائية في تلك المنطقة .

على أن بحث تلك القضية ليس بالأمر الهين في ظل مجموعة من المتغيرات والتحديات العالمية والمجتمعية التي باتت تطالبنا بإجابات واستراتيجيات علمية لمواجهتها بدءاً من الوقت الراهن وعلى مدى المستقبل المنظور .

وفيما يلي نعرض أهم تلك المتغيرات والتحديات وما يتولد عنها من إشكاليات بالنسبة لمشروع البحث الراهن .

أولاً : المتغيرات والمستجدات في عصر المعلوماتية :

فهذا التراكم المعرفي الهائل قد أصبح سمة لعصرنا حتى أنه يوسم اليوم بأنه عصر الانفجار المعرفي ، عصر المعلوماتية . . الذي يطالب أفراده بالإحاطة والاطلاع على كل ما هو جديد في دنيا الفكر والفن والثقافة والمعرفة ، وذلك بغية الانتفاع بها وتوظيفها على واقع الحياة ، فلم تعد المعرفة حلية أو مجرد معلومات تلقى في أذهان المتعلمين ، وإنما أصبحت ذات وظيفة اجتماعية أيضاً .

ولقد اقتضت حكمة الله عز وجل أن يرتب سنن الكون والحياة وفق نواميس التغير والتطور لا السكون والثبات ، وأخبر سبحانه وتعالى عن نفسه ، أنه لايتوقف عن إحداث الجديد في هذا الكون الفسيح ، « كل يوم هو في شأن » سورة الرحمن ، الآية ٢٩ . ومن هنا دعا الإسلام إلى التجديد المستمر حتى يتكيف الإنسان مع متغيرات الحياة .

ولئن كان التغير سنة كونية في حياة الأمم على مر العصور ، فإن عصرنا هذا يتسم بالتغير المطرد . ولقد كان إرتفاع التغير في الحضارات القديمة ألفياً ، ثم أصبح قرنياً ، ثم غدا في عصرنا الحالي يومياً .

ولهذا من الطبيعي أن التغيرات الحادثة هذه ينعكس أثرها على أدوار المعلم ومهامه ؛ فمن الخطأ التصور بأن ثمة محتوى ثابتاً لدور المعلم يصلح لكل العصور ، وإنما يتغير هذا الدور باستمرار كما أشرنا من قبل . وهذا يستدعي إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين من وقت إلى آخر لمقابلة تلك التغيرات .

ثانياً : التحديات التي تواجه دول الخليج العربية :

لاريب في أن أمتنا العربية والإسلامية – ودول الخليج من بينها – تواجه في هذا الوقت جملة من التحديات الخطيرة التي تعوق نموها وتحد من تطورها ، ولهذا فهي تبعث على القلق وتحفز إلى التفكير الجاد نحو المواجهة بأدوات جديدة وفاعلة . ولعل من أهم تلك التحديات التحدي السياسي والعسكري المتمثل في الكيان الاسرائيلي المغروس في جسد الأمة العربية ، علاوة على مايسمى بالنظام العالمي الجديد الذي يهدف إلى محاولة ترتيب العالم بأكمله لصالح المرجعيات الكبرى والقوى العظمى دون الوقوف عند مصالح الدول النامية ودولنا منها .

ومن التحديات كذلك تفاقم الغزو الثقافي لأقطارنا الخليجية الذي يرمي في الأساس إلى محو الشخصية العربية الإسلامية وتذويبها بحيث يصبح المواطن الخليجي تائهاً بلا كيان أو مرجعية ؛ هذا علاوة على غلبة المادية والنفعية وتدليل الإنسان بإشباع شهواته مما سيؤدي بلا شك إلى بروز المشكلة الأخلاقية التي تؤدي بدورها إلى اضطراب القيم الفردية والجماعية ، وظهور صور غير قليلة من الفساد ، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين وجعلها أكثر اهتماماً بالقيم الأخلاقية .

ثالثاً : قصور برامج إعداد المعلم الخليجي :

على الرغم مما تبذله دول الخليج العربي من جهود مقدرة من أجل إعداد المعلمين وتحسين كفاياتهم المهنية ، إلا أن كثيراً من برامج الإعداد تعاني من ضعف في بعض جوانبها ، ومن ذلك :

أ - اهتمام برامج إعداد المعلمين بدول الخليج بالأهداف المعرفية في أدنى مستوياتها كالحفظ والاستظهار مع إهمال سواها من الأهداف ، مما ينعكس بدوره على التعليم في المدارس ، حيث ينحصر اهتمام المعلم في حشو أذهان الطلاب بالمعلومات .

ب - افتقار برامج الإعداد إلى إطار نظري لتوجيه ممارساتها وأنشطتها ، على عكس ماتفعل كليات المعلمين الحديثة التي تعتمد إطاراً أو نموذجاً نظرياً له جذور تجريبية ، مستمدة من نظريات التعليم والتعلم كالنظرية المعرفية والنظرية السلوكية والنظرية البنائية وغيرها .

جـ - التفاوت في التركيز على محتوى المكونات الأساسية لبرامج إعداد المعلمين وتدريبهم وهذا يعني أن مؤسسات الإعداد بدول الخليج لاتملك معياراً محدداً ، يتم بموجبه تحديد نسبة كل مكون من تلك المكونات - الثقافية العامة - التخصصية - المهنية -

التي يتعين تحديدها في ضوء الاحتياجات المهنية للملتحقين بتلك البرامج من جهة ، والأدوار المستقبلية التي يتوقع أن يضطلع بها المعلم من جهة أخرى .

د - تركز برامج إعداد المعلم وتدريبه بدول الخليج على الجوانب المعرفية ، وتهمل الجوانب الأدائية أو التطبيقية . ولذلك فإن هذه البرامج تكاد تهمل مكون التربية العملية الذي لاتزيد عدد ساعاته - في معظم البرامج - عن ثلاث ساعات معتمدة ، فضلاً عن أن هذه البرامج لاتوفر فرصاً كافية للتدريب العملي في المدارس .

هـ - تعدد الجهات المسئولة عن إعداد المعلم وتدريبه ، وتفاوت مستوى هذا الإعداد ؛ فهناك إعداد وتدريب تقوم به وزارات المعارف والتربية والتعليم ، وآخر تقوم به الجامعات ، وثالث تقوم به كليات المعلمين التابعة لبعض المؤسسات الحكومية والأهلية . يرافق هذا تفاوت في مستوى هذا الإعداد ، فثمة إعداد للمعلم على مستوى عامين دراسيين بعد الشهادة الثانوية « دبلوم متوسط » ، وهناك إعداد على مستوى الشهادة الجامعية الأولى ، وهناك إعداد ثالث على مستوى الدبلوم العام بعد الحصول على الدرجة الجامعية الأولى .

و - الانفصال بين إعداد المعلم قبل الخدمة وتدريبه في أثناء الخدمة ، حيث تقوم كليات التربية ومعاهد المعلمين بمسئولية الإعداد قبل الخدمة ، في حين تتولى وزارات التربية مسئولية التدريب أثناء الخدمة ، علاوة على عدم أو ضعف التنسيق والتعاون أو تبادل الخبرات بين هذه المؤسسات .

يضاف إلى جوانب القصور السابقة أن برامج إعداد المعلم بدول الخليج غير قادرة على ملاحقة التغيرات العلمية والتقنية المتنامية والمتسارعة الحادثة الآن في الميدان بالقدر المناسب ، إذ ماتزال نمطية وبطيئة الاستجابة لما يدور حولها من تطورات عالمية وإقليمية ومحلية .

وفي ضوء هذه التحديات السابقة تتأكد الحاجة الملحة إلى القيام بمراجعة شاملة وجذرية لبرامج إعداد المعلم بدول الخليج العربي ، حتى تستطيع أن تلبي المتطلبات العصرية الحادثة في المجال التربوي على وجه الخصوص ، من أجل أن توفر لنا تلك البرامج معلمين أكفاء متكاملين في خصائصهم المهنية والشخصية ، قادرين على تحمل مسئولياتهم تجاه أمتهم ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تبني صيغة أو استراتيجية جديدة فاعلة لها خصائصها وأسسها وفلسفتها من أجل إعادة بناء المعلم العربي الخليجي والارتقاء بمهاراته وشخصيته وتفعيل دوره .

على أن الوصول إلى تلك الاستراتيجية يتطلب الإجابة عن التساؤلات التالية :

١ – ما مصادر ونظم إعداد المعلم الراهنة في دول مجلس التعاون الخليجي ؟ .

٢ – ما الكفاية الخارجية لنظم الإعداد الراهنة في كل قطر خليجي على حده ؟ .

٣ – ما المستجدات والاتجاهات الفكرية في مجال النظرية العامة الموجهة لعملية إعداد المعلم في السياق المعاصر ؟ .

٤ – وما التجارب والخبرات المعاصرة التي يمكن الإفادة منها في إثراء نظم إعداد المعلم الخليجي وتحديثها ؟ .

٥ – وما وجهة نظر النخبة التربوية في المنطقة الخليجية في إثراء نظم إعداد المعلم الخليجي وتحديثها للمنافسة والعيش في القرن الحادي والعشرين ؟ .

٦ – وهل ثمة " نموذج " للمعلم الخليجي المرتقب تخرجه من نظم الإعداد القائمة يمكن رسم ملامحه وخصائصه ليكون " الإطار المرجعي " للتحديث المنشود في نظم إعداد المعلم الخليجي ؟ .

٧ – وما البدائل الاستراتيجية المحتملة التي يمكن التوصل إليها في مجال تحديث وتطوير نظم إعداد المعلم الخليجي على مدى العقدين القادمين ؟ .

٨ – وما " البديل الأمثل " أو " المستهدف " الذي يمكن أن تتبعه الدول الخليجية ؟ .

الأهداف المتوخاة من مشروع البحث :

في ضوء الإشكاليات التي يعالجها مشروع البحث وما يتولد عنها من تساؤلات ، يمكن تحديد الهدف العام من ذلك المشروع بأنه : " التوصل إلى البدائل الاستراتيجية الهادفة إلى الارتقاء بنظم إعداد المعلم الخليجي خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين " .

وينبثق عن هذا الهدف العام ما يلي:

١ – حصر وتحليل مصادر ونظم إعداد المعلم الراهنة في دول مجلس التعاون الخليجي .

٢ – التعرف على محددات الكفاية الخارجية لنظم إعداد المعلم في دول مجلس التعاون الخليجي .

٣ – الكشف عن ملامح " النظرية العامة " الموجهة لبرامج وأنظمة إعداد المعلم في السياق التربوي المعاصر .

٤ – استقصاء وجهات نظر خبراء التربية والنخبة المثقفة على صعيد دول مجلس التعاون إزاء سبل تحديث وتطوير نظم إعداد المعلم الخليجي والخصائص المتوخاة والمطلوبة في المعلم .

٥ – توظيف المعطيات المستمدة من تحليل الوضع الراهن لإعداد المعلم في دول الخليج ، وتحليل الخبرات المعاصرة ، ثم وجهات نظر الخبراء في التوصل إلى بدائل استراتيجية لإعداد المعلم الخليجي على مدى العقدين القادمين .

الإجراءات المنهجية :

لتحقيق الهدف الرئيسي لمشروع البحث ، والأهداف الفرعية المنبثقة عنه ، فثمة خطوات ومراحل بحثية مطلوبة على النحو التالي :

أولاً : دراسة تحليلية وثائقية لمصادر نظم إعداد المعلم في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويستفاد من هذه الدراسة في حصر مصادر إعداد المعلم الراهنة ، للوقوف على مدى التشابه أو التباعد بينها في الدول الخليجية ، مما ينبئ عن إمكانيات وفرص التكامل والتعاون المشترك بين كافة هذه البلدان في مجال إعداد المعلم .

هذا وتستند هذه الدراسة إلى إجراء المسوح ، وتجميع البيانات الإحصائية ، وتحليل الوثائق المعنية بأنظمة إعداد المعلم في كل بلد خليجي .

ثانياً : دراسة تحليلية وإمبريقية حول " الكفاية الخارجية " لنظم إعداد المعلم في دول الخليج .

وهذه الدراسة من أجل الوقوف على مدى ملاءمة المخرجات الراهنة لمتطلبات مجتمعات الدول الخليجية وطموحاتها ، وثمة مؤشرات مهمة تذخر بها الأدبيات للحكم على مستويات الإنجاز التعليمي للمعلمين يمكن الاستعانة بها وتطبيقها على عينات ممثلة من المعلمين في كل بلد على حده . ودراسة الكفاية الخارجية لنظم إعداد المعلمين تنبئ عموماً عن مدى قدرة تلك النظم على إعداد المعلم وتخريجه بالمواصفات والخصائص التي يحتاج إليها سوق العمل التعليمي ، وتتوافق مع طموحات الشعوب الخليجية وتطلعاتها ، ومع المستويات العالمية للأداء التعليمي.

ثالثاً : دراسة تحليلية مقارنة للاتجاهات الفكرية ، والتطبيقات المصاحبة لها في مجال إعداد المعلم في عالمنا المعاصر :

وهذه الدراسة تختار نماذج من بلدان أوروبية وآسيوية ، ودول نامية أيضاً إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، للتعرف على تجاربها وخبراتها في مجال إعداد المعلم ، وذلك من خلال فحص الأدبيات الخاصة بإعداد المعلم ، ومن خلال رؤية تنظيرية لنظم إعداد المعلم الخليجي يمكن استخلاص جوانب استفادة من

زخم التجارب والخبرات العالمية في إثراء الاستراتيجية المرتقبة لتطوير نظم إعداد المعلم الخليجي .

رابعاً : دراسة استقصائية لوجهات نظر النخبة التربوية في المنطقة الخليجية حول تحديث نظم إعداد المعلم الخليجي :

وفي هذه الدراسة يتم اللجوء إلى " عينة عمدية " من الخبراء المشتغلين والمعنيين بالتربية عموماً وبإعداد المعلم خصوصاً ، بغية الوقوف على تصوراتهم ورؤاهم التحديثية لنظم الإعداد الراهنة ، ومن تحليل استجابات تلك النخبة يمكن الخروج بالملامح والقسمات المميزة " للنموذج " المرتقب للمعلم الخليجي في القرن الحادي والعشرين ، حيث يُعد هذا النموذج مرشداً وموجهاً في تعميم الاستراتيجية المطلوبة لإعداد المعلم في دول الخليج .

خامساً : تعميم استراتيجية لتطوير نظم إعداد المعلم الخليجي وتحديثها :

وهذه دراسة تتبع منهجية " التفكير الاستراتيجي " القائمة على تجميع بيانات كافية عن واقع النظم الراهنة وأوضاعها ومشكلاتها ومدى كفاءتها المجتمعية ، ثم الرؤى المجتمعية الحافزة نحو بناء معلم عصري في دول الخليج ، وكذا البيانات المجتمعية من حصاد التجارب والخبرات العالمية في مجال إعداد المعلم . . وفي ضوء كافة تلك المعطيات يمكن اقتراح " البدائل الاستراتيجية " التي تمثل إطارات للتفكير والعمل في مجال تطوير إعداد المعلم الخليجي بدءاً من اللحظة الراهنة وعلى مدى العقدين القادمين من القرن الحادي والعشرين ، ويمكن بيان عناصر الاستراتيجية المقترحة التي يمكن التوصل إليها على النحو التالي :

١ - أهداف الاستراتيجية .

٢ - المعطيات والركائز الأساسية (التربوية والمجتمعية) .

٣ – البدائل المطروحة .

وفي كل بديل يتم تعميمه يُوضح الآتي :

١ – فحوى التحديث والتطوير الذي يحمله البديل في مجال إعداد المعلم الخليجي.

٢ – الوسائل والإجراءات اللازمة لتحقيق هذا البديل .

٣ – مراعاة بعد الزمن في تطبيق البديل .

٤ – الفرص والمخاطر التي تحيط بتطبيق هذا البديل .

٥ – سبل إنجاح هذا البديل .

ومن خلال عرض البدائل المحتملة يمكن التوصل إلى « البديل الأمثل » ، وهو البديل الأكثر فاعلية ومقدرة على تلبية متطلبات الدول الخليجية ، والاستجابة في ذات الوقت للتحديات المطروحة في عصر المعلوماتية ، ويمكن طرح هذا البديل الأمثل للحوار والنقاش في جلسات خبراء باعتباره يمثل الهدف النهائي من الاستراتيجية المقترحة ، بحيث يعاد تركيب هذا البديل تمهيداً لنشره وتعميمه في كافة البلدان الخليجية . . والاستراتيجية الخاصة بتحديث نظم إعداد المعلم الخليجي تصبح بذلك وثيقة تحمل رؤية علمية مجتمعية قابلة للتنفيذ والتطبيق في كل قطر خليجي على حده ، ودونما افتقاد الوحدة العضوية والتكامل المنشود بين كافة البلدان الخليجية في مجال إعداد المعلم الخليجي .

العائدات من مشروع البحث :

ثمة مجموعة من العائدات على النحو التالي :

أولاً – العائدات السياسية :

مما لاشك فيه أن مشروع البحث يجئ محققاً لتوجهات مؤتمرات وزراء ومدراء وخبراء التعليم في إطار مجلس التعاون الخليجي ، حيث الخطاب السياسي يُعْنى كثيراً باعتبار التربية والتعليم مدخلاً للتوحيد والتكامل والتعاون بين دول المجلس في عالم جديد يؤمن بالتكتلات السياسية نمطاً ملائماً للحياة والعيش في القرن الحادي والعشرين .

ثانياً – العائدات الاقتصادية :

البحث يتناول قضية الارتقاء والتطوير لنظم إعداد المعلم في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال استراتيجية تمتد على مدى العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين ، وهذه الاستراتيجية سوف يكون لها مردود مباشر على مسائل تتعلق بالضبط والتحكم في نظم إعداد المعلم ، والعناية بالجودة لمخرجاتها وفقاً لمتطلبات سوق العمل التعليمي ، فالارتفاع بمستويات الجودة والنوعية للمعلم لاشك يحمل في طياته مردوداً اقتصادياً مباشراً وغير مباشر يعود على التنمية الشاملة في تلك الدول .

ثالثاً – العائدات التعليمية :

وهذه العائدات تتجلى في إمكانية التطوير والتحديث للنظم التعليمية في دول الخليج ارتباطاً بتطوير نظم إعداد المعلم وتحديثها ، وهذا مما يمكن تلك النظم من المنافسة والتفاعل مع معطيات عصر المعلوماتية والاستجابة للمستجدات والمطالب التي يفرضها هذا العصر .